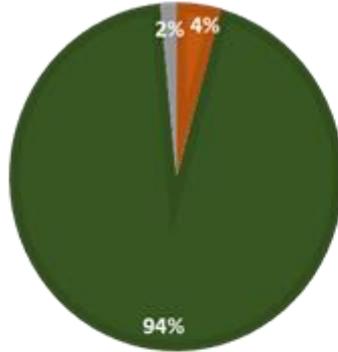




## نتائج الاستشارة حول موضوع الاقتصاد الدائري

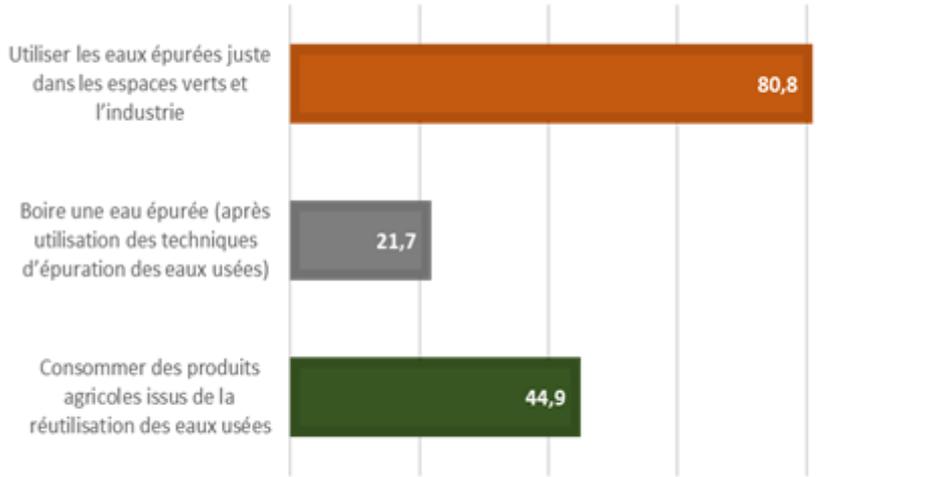
في إطار إعداد رأيه حول الاقتصاد الدائري، أطلق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتاريخ من 3 إلى 14 فبراير 2022، استشارة في الموضوع من خلال المنصة الرقمية التشاركية "أشارك". في هذا الصدد، تعطي نتائج الاستشارة فكرة حول تمثيلات المواطنين والمواطنين بخصوص المجالين اللذين اختارهما المجلس للدراسة وهما النفايات المنزلية والمياه العادمة. كما تم اقتراح بعض الإجراءات على المشاركين لتقييم مدى استعدادهم للانخراط في تغيير نموذجنا الحالي للاستهلاك. وأخيراً، قدم المشاركون ترتيباً لتوصيات المجلس حسب درجة أهميتها في تقديرهم. وقد بلغ عدد الأشخاص الذين تفاعلوا مع الموضوع 14.335 من بينهم 782 مشاركاً في استطلاع الرأي.

### الرسم البياني 1: تمثل المواطن (ة) للنفايات



- Un objet polluant et sans valeur
- Une ressource qui doit être traitée pour créer plus d'emplois et de valeur économique
- Je ne sais pas

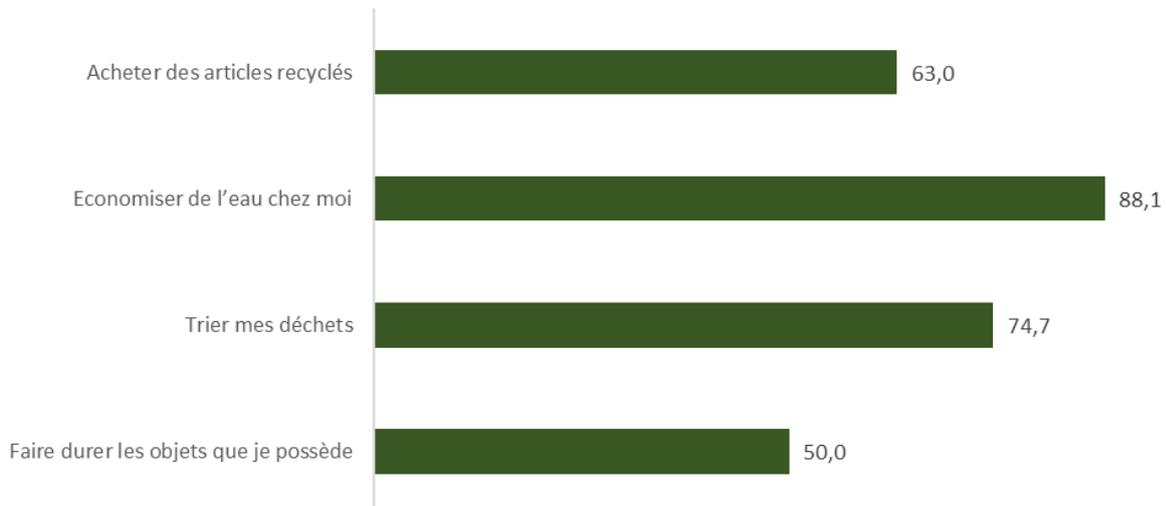
## الرسم البياني 2: اختيارات المواطنين والمواطنات بخصوص إعادة استعمال المياه العادمة



أما في ما يتعلق بتمثيلات المواطنين والمواطنات عن النفايات، تشير نتائج استطلاع الرأي إلى أن ما يقرب من 94 في المائة من المشاركين يعتبرونه مورداً يجب معالجته لخلق المزيد من فرص الشغل والثروات. في حين يرى حوالي 4 في المائة من الأشخاص الذين أجابوا على استطلاع الرأي أن النفايات مادة ملوثة ودون قيمة.

وموازاة مع ذلك، استقرت ردود المشاركين في ما يتعلق بإعادة استخدام المياه العادمة في 81 في المائة بالنسبة لاستخدام المياه المعالجة للمساحات الخضراء والصناعة فقط. في حين يرى 45 في المائة منهم أنه باستطاعتهم استهلاك المنتجات الفلاحية المسقية بهذه المياه. كما تجدر الإشارة إلى أن 22 في المائة من المشاركين في استطلاع الرأي أبنوا عن استعدادهم لشرب المياه المعالجة بعد استخدام تقنيات معالجة المياه العادمة.

## الرسم البياني 3: الأنشطة التي يتعين اعتمادها لتغيير نمطنا الحالي للاستهلاك (بالنسبة المئوية)



أما بالنسبة للأنشطة التي عبّر المشاركون عن استعدادهم لاتخاذها لتغيير نمطنا الحالي للاستهلاك، فقد اختار 88 في المائة من المشاركين الاقتصاد في الماء في منازلهم في حين اعتبر ما يقرب من 75 في المائة منهم أن فرز النفايات هو الخيار الأمثل لتغيير نمطنا الحالي للاستهلاك، و63 في المائة فضلوا شراء المواد المتأينة من التدوير.

أخيراً وفي ما يتعلق بالتوصيات المقترحة على المواطنين والمواطنات، اختار المشاركون ترتيبها حسب درجة أهميتها على الشكل التالي:

1. إعداد قانون ضد كل أشكال الهدر وتشجيع الاستهلاك العقلاني
2. إعداد استراتيجية وطنية تتضمن سياسات عمومية عملية وملتزمة على الصعيد الترابي.
3. إعداد استراتيجية مناسبة للتواصل / التحسيس من أجل إحداث تغيير في سلوك المواطن (ة).
4. اعتماد تسعيرات تحفيزية وعقوبات ضد المبذرين
5. اعتماد برامج لتعزيز ومواكبة الابتكار التكنولوجي وكذا مختلف المهن في مجالات الاقتصاد الدائري.

**في الختام،** يلاحظ أن المواطنين والمواطنات الذين تفاعلوا مع الموضوع يبدون اهتماماً كبيراً بموضوع الانتقال نحو الاقتصاد الدائري في المغرب، وكذا استعدادهم الانخراط في الأنشطة الكفيلة بتغيير نمطنا الحالي للاستهلاك. إذ اختار 88 في المائة منهم اقتصاد الماء في منازلهم و75 في المائة فرز النفايات في منازلهم. وقد أكدت هذه النتائج من خلال تمثل مفهوم "الهدر" لديهم، حيث إن 94 في المائة يعتبرونها مورداً يجب معالجته لخلق المزيد من فرص الشغل والثروات. أما بالنسبة لمورد "المياه العادمة"، فإن 81 في المائة منهم كانوا موافقين على استخدام المياه المعالجة للمساحات الخضراء والصناعة و45 في المائة يعتقدون أنهم مستعدون لاستهلاك المنتجات الفلاحية باستخدام هذا النوع من المياه. وتجدر الإشارة إلى أن 22 في المائة فقط من المستجوبين يعتقدون أنهم مستعدون لشرب المياه المعالجة.